قريب أو بعيد، سواء أكان عملا دينياً أم دنيوياً، فإذا تاب الإنسان من خطيئة يقبل الله منه بدون شفيع، كما يقبل صلاته وصيامه وحجه وزكاته بلا واسطة جامع أو كنيسة، وأجاز الإسلام أن يأتم الفقيه والملك في الصلاة بابن الشارع إذا كان من أهل الإمامة والتقوى، حتى واجبات الميت، كتغسيله ودفنه والصلاة عليه لا يشترط أن يباشرها رجل دين، فيصح أن يتولاها كل من يحسن الإتيان بها على وجهها، وكذا الزواج والطلاق يوقعهما المريد بنفسه دون أن يستعين بأحد.

إن مصير كل إنسان متوقف على عمله، وخلاصه بيده لا بيد الصالحين ورضاهم عنه، وشفاعتهم له. إن تعاليم الإسلام من ألفها إلى يائها تهدف إلى تحرير الإنسان من عبادة الإنسان، والعبادة لا تنحصر في الصوم والصلاة، فكل من ربط عمله بإرادة غيره وانقاد له فقد عبده، وأشرك مع الله إلهاً آخر، قال صاحب مجمع البيان في تفسير الآية 31 من سورة التوبة: " اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون " إن الإمام الصادق قال: أما والله ما صاموا ولا صلوا لهم، ولكنهم أحلوا لهم حراماً، وحرموا لهم حلالا فاتبعوهم وعبدوهم من حيث لا يشعرون. وقال عدي بن حاتم: أتيت رسول الله، وهو يقرأ هذه الآية فقلت له: لسنا نعبدهم، فقال: أليس يحرمون ويحللون، فتحرمون وتستحلون؟ قلت بلى، قال: فتلك عبادتهم.

وبالتالي، فإن التشريع في نظر الإسلام لا يناط بفرد من الأفراد، ولا بهيئة من الهيئات، وإنما يناط بالمصلحة والمفسدة، فكل ما فيه مفسدة تستدعي تركه فهو محرم، وكل ما فيه مصلحة ملزمة تستدعي فعله فهو واجب.